استثمارات كبيرة، والحسابات الاجمالية للنفقات والفوائد الخاصة بمحطات توليد الطاقة الذرية تجعلها غير مجدية اقتصاديا بالمقارنة مع تكاليف الحصول على النفط . وتعتمد اسرائيل اعتمادا كاملا على النفط في توليد احتياجاتها المتزايدة من الكهرباء التي تستهلك أغراض الري والزراعة نسبة مرتفعة منها . « فبموجب التقديرات للعـــام ١٩٧١ ، تستهلك مشاريع الري والمنشآت المائية ٢١ ٪ من الطاقة الكهربائية المولدة والصناعة ٣٥ ٪ واغراض الاستخدام المنزلي (تدفئة ، طبخ ، تبريد ، انارة) ٢٧ ٪ والمؤسسات العامة والتجارية ١٧ ٪ »(١٠). وتحتاج اسرائيل الى كميات كبيرة نسبيا مـــن النفط لتحريك اسطولها الضخم نسبيا من وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية، فاسرائيل تسعى الى تأمين الاكتفاء الذاتي في وسائل نقلها الخارجية سواء مـــن حيث الطائرات أو البواخر أو ناقلات النفط خشية تعرضها لازمة في هذا الميدان الحيوي في أوقات الطوارىء والازمات نتيجة احجام شركات النقل العالمية عن الاقبال على الموانىء والمطارات الاسرائيلية .

وتجهد اسرائيل منذ سنوات في تطوير صناعة بتروكيماوية متنوعة ، وهي تحتاج لهذا الغرض الى كميات متزايدة من النفط والغاز .

ونتيجة التقدم السريع الذي أخذ يحرزه الاقتصاد الاسرائيلي منذ أواخر عام ١٩٦٧ ، ولا سيما في ميدان الصناعة ، وهو تقدم انعكس في زيادة الصادرات الاسرائيلية زيادة كبيرة معدلها السنوي نحو ٢٥ ٪ ، أخذ استهلاك اسرائيل من المواد البترولية يتزايد بوتيرة عالية نسبيا ، فخلال السنوات التي تلت حزيران ١٩٦٧ « كان استهلاك اسرائيل من النفط يتزايد بنسبة تتراوح بين ١٢ الى ١٣ ٪ سنويا »(١١)، وهذه النسبة تزيد عن ضعف نسبة تزايد الاستهلاك العالمي العام للنفط خلال السنوات العشر الماضية والتي تبلغ نحو ٥ ٪ سنويا . فقد ارتفع استهلاك اسرائيل من النفط مما معدله ٥٦ الف برميل يوميا في عام ١٩٦٥ الى ما معدله ١٢٨ الف برميل يوميا عام ١٩٧٢ ، وفي العام ١٩٧٣ ارتفع الى حوالي ١٤٠ الف برميل يوميا أي ما يوازي ٧ ملايين طن سنويا(١٢).

موارد اسرائيل من النفط والغاز الطبيعي

تعتمد اسرائيل في تأمين احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي على ثلاثة مصادر هي :

أولا : حقول النفط والغاز داخل فلسطين المحتلة قبل حزيران ١٩٦٧ : تعود قصة النفط في اسرائيل الى عام ١٩٥٢ حين تم اقـــرار قانون البترول الاسرائيلي الذي ينظم الامتيازات البترولية للتنقيب عن النفط . « وقد قامت عدة شركات نفط معظمها تشرف عليها الحكومة بحفر حوالي ٢٥٠ بئرا ابتداء من عام ١٩٥٤ ، غير ان هذه الآبار بما فيها ست آبار حفرت في المناطق المغمورة (البحرية) ازاء الساحل الفلسطيني ، كانت خاوية في غالبيتها »(١٣). والاكتشاف النفطي الوحيد الذي يستحق الذكر الذي تم تحقيقه نتيجة أعمال التنقيب الواسعة هذه هـــو حقل حيليتس في النقب الذي تم اكتشافه في عـــام ١٩٥٥ . بيد أن انتاج هذا الحقل « قد انخفض في السنوات الاخيرة انخفاضا حادا بحيث بلغ في عام ١٩٧٢ أقل من ١٠٠٠ برميل في اليوم نظير ٤١٦٠ برميلا يوميـــا هي ذروة انتاجه في عام ١٩٦٦ . ولم يبق في هذا الحقل من الاحتياطي القابل للاستخلاص سوى ١٫٦ مليون برميل ، وكان في الاصل يبلغ ما مجموعه ١٦ مليون برميل »(١٤). وهذا يعني ان انتاج اسرائيل من النفط من مناطق فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ لا يسد حتى ١ ٪ من احتياجاتها الحالية من النفط البالغة ٧ ملايين طن ، وهذا يبين ليس افتقار اسرائيل الى النفط فحسب ، بل وافتقارها أيضا الى مصادر الطاقة الحيوية عموما مما يجعلها تعتمد في مصادر طاقتها اعتمادا شبه كلي على ما تنهبه من نفط حقول سيناء المحتلة وما تستورده من مناطق الخليج .